



النزاع الحدودي الجيبوتي والإريتري: جوهر الصراع ومآلاته المستقبلية

التقرير الأسبوعي

الرقم: 14

إعداد: الكاتب والبحث / عبد الله الفاتح

تاريخ الإصدار: الأحد 7 يناير 2018

نبذة عن المؤسسة

الصومال الجديد مؤسسة أهلية غير ربحية تعمل في مجال الإعلام والبحوث والدراسات والتنمية البشرية، وتأسست المؤسسة على يد مثقفين وكوادر مهنيين صوماليين في العاشر من شهر مايو عام 2015، ويقع مقرها الرئيسي في العاصمة الصومالية مقديشو.

مدخل:

يمثل النزاع الحدودي الجيبوتي الإريتري أحد العوامل المهمة التي تتحكم على مسار العلاقات الثنائية بين البلدين، وتساهم في عدم استقرار الأوضاع في منطقة القرن الإفريقي، خاصة في ظل ما تشهده المنطقة من حالة ثورة وغيان سياسي وأمني لبينتها الداخلية علاوة على التدافع الدولي والإقليمي غير المسبوق الذي تعيشه هذه المنطقة منذ سنوات عديدة. فقد كانت المنطقة محل تنافس بين فرنسا وإيطاليا، وهذه القوى الاستعمارية هي التي رسمت حدود دول المنطقة وفق مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية، مثيرة لتناقضات قبلية وجهوية ونزاعات حدودية لا حصر لها داخل كل دول ومع جيرانها، وهو ما يجعل مصير دول المنطقة ومستقبلها تحت رحمة القنابل الموقوتة التي زرعتها الدول الاستعمارية في المنطقة.

علاقات إريتريا بالمحيط الإقليمي:

تميزت مجمل العلاقات الإريترية بمحيطها الإقليمي بقدر كبير من التوتر وعدم الاستقرار، وقد تدخلت الدولة الناشئة فور استقلالها في العديد من النزاعات الحدودية مع جيرانها لتثبيت أركان دولتها من جهة، والبحث عن دور إقليمي فاعل في المنطقة من جهة أخرى. ولا شك أن استخدام القيادة الإريترية القوة العسكرية لحل خلافاتها مع الدول المنطقة، انعكس سلباً على مسار تطور علاقاتها السياسية والدبلوماسية بمحيطها الإقليمي والدولي.

جذور النزاع الحدودي بين جيبوتي وإريتريا:

تعود جذور قصة النزاع الحدودي بين جيبوتي وإريتريا، إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، حينما تكالبت الدول الأوروبية على تقاسم المنطقة وتشكيل أوضاعها السياسية والجغرافية الراهنة وفق مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية.

ولكن يبدو أن هذه المنطقة الصحراوية الساحلية بين البلدين، لم تكن تشكل أهمية كبيرة بالنسبة للدول الاستعمارية الكبرى، لذا لم تكن أي من فرنسا أو إيطاليا يرغبان حينها في ترسيم حدود المنطقة وتسوية وضعها القانوني بشكل دقيق.

فقد أشارت النشرة الجغرافية الفرنسية لعام 1900م، إلى إرسال بعثة فرنسية لترسيم الحدود مع المستعمر الإيطالية، ولكنها وصفت منطقة رأس دوميرا والجزيرة المجاورة بأنها قليلة قيمة، ولكن بدأت المنطقة تكتسب أهمية جديدة لا سيما بعد افتتاح قناة السويس عام 1869م، كما تضاعفت تلك الأهمية بشكل كبير خاصة مع إدراك الدول الكبرى بطبيعة وخصائص الموقع الاستراتيجي الهام الذي تتمتع به المنطقة، ولذلك لم يعد الحديث عنها بأنها مجرد منطقة صحراوية قاحلة كما كان في الماضي، بل أصبحت ذات أهمية كبيرة، باعتبارها تمثل نقطة إرتكاز بري وبحري على مضيق باب المندب الممر البحري الهام في حركة الملاحة الدولية.

النزاع الحدودي لمرحلة ما بعد الاستقلال:

عقب استقلال إريتريا في الـ 25 مايو 1993م، تجدد النزاع الحدودي بين البلدين حول منطقة رأس دوميرا والجزيرة المجاورة، وبدأ يأخذ أبعاد جديدة في عام 1996م، كاد النزاع أن يتحول إلى مواجهات عسكرية، لولا تدخل الهيئة الحكومية للتنمية (IGAD) التي نجحت في احتواء الأزمة.

وكانت العلاقات بين البلدين ازدادت توتراً مع توقيع جيبوتي في عام 1999م، بروتكول التعاون العسكري مع إثيوبيا، الذي يسمح للأخيرة بإستيراد المعدات العسكرية عبر مواني جيبوتي. لكنها شهدت تحسناً ملحوظاً بعد عام 2001م، وقد بدأت العلاقات تعود لطبيعتها نتيجة للوساطة التي قام بها الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي التي أدت إلى الوصول إلى تقاهمات سياسية لحل الخلافات بين البلدين.

ومع أنه كان يتوقع من تلك المتغيرات الإيجابية التي طرأت على العلاقات الثنائية أن تزيل الحساسية بين الجانبين، إلا أن النتائج الفعلية كانت غير ذلك، فسرعان ما توترت العلاقات من جديد مع تأزم الوضع في الصومال في 2006م، وذلك بسبب تباين المواقف السياسية حول الأزمة الصومالية.

وبلغت الأزمة ذروتها في منتصف 2008م، حيث نشرت إريتريا قوات ومعدات عسكرية كبيرة على منطقة دوميرا الحدودية، مما أدى إلى مواجهات عسكرية أسفرت سقوط قتلى وجرحى وأسرى من الطرفين.

مبادرة الوساطة القطرية .. الأهداف والنتائج:

وفي الـ7 يونيو 2010م، وقع الرئيسان الإريتري والجيبيوتي على مبادرة الوساطة القطرية لحل النزاع الحدودي بين البلدين.

وبالرغم من أن الدوافع والأهداف وراء التدخل القطري المفاجئ في النزاع الحدودي المعقد، لم تكن واضحة بما فيه الكفاية لدى كثير من المراقبين، إلا أن القيادة الجيبوتية أعربت عن تفاؤلها للجهود القطرية ليس لنزع فتيل الأزمة بين البلدين فحسب، وإنما لحل كافة الأزمات الحدودية في منطقة القرن الإفريقي، وهذا ما لم يتحقق فعلاً.

وبالنظر إلى المحصلة النهائية، يمكن القول إن الجهود القطرية وانخراطها المفاجئ في النزاع، كانت فاشلة بكل المعايير والمقاييس السياسية.

كما أن طريقة إدارة قطر هذه الملف خلال السنوات السبعة الماضية، أثارت شكوكا وتسؤلات عديدة حول مدى جديتها في حل النزاع بين البلدين.

وثيقة قطر التنفيذية لحل النزاع بين البلدين

طرحت دولة قطر بصفقتها وسيطة بين جيبوتي واريتريا وثيقة تنفيذية لحل النزاع تضمنت على ما يلي:

المادة (1) تشكيل لجنة برئاسة الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، وعضوية ممثل عن الطرفين للنظر في حل النزاع الحدودي.

(أ) تتولى اللجنة اختيار وتعيين إحدى الشركات العالمية وبموافقة الطرفين، لكي تقوم بترسيم الحدود بين البلدين وفقاً للأصول والقواعد المتعارف عليها دولياً.

(ب) يحق لرئيس اللجنة أن يشكل لجاناً "خاصة" وأن يستعين بمن يراه مناسباً لإنجاز مهمة اللجنة.

المادة (2) تهدف هذه اللجنة إلى إنهاء الخلاف الحدودي، والعمل على ترسيم الحدود بين البلدين بما يخدم علاقات حسن الجوار.

المادة (3) يقوم كل من الطرفين بتزويد دولة قطر، بكشف بأعداد واسماء الأسرى الموجودين لديه، وكذلك بكشف عدد واسماء المفقودين.

(أ) يتم تبادل الأسرى بين البلدين، وكذلك بتقصي مصير المفقودين، وكل ذلك بإشراف دولة قطر.

المادة (4) يقوم كل من الطرفين بتزويد دولة قطر، كافة المعلومات والوثائق والمستندات التي تيسر عمل اللجنة.

(أ) تقوم اللجنة بتقديم الوثائق والمستندات المذكورة إلى الشركة العالمية المكلفة بترسيم الحدود.

(ب) تقدم الشركة العالمية المتفق عليها لترسيم الحدود، نتائج عملها إلى اللجنة المشار إليها في المادة (1) من هذه الوثيقة.

(ج) تعتبر كافة قرارات اللجنة نهائية وملزمة للطرفين.

المادة (5) تتولى دولة قطر بوصفها الوسيط في حل النزاع بين الطرفين، القيام بالإشراف على مراقبة الحدود، من خلال بقاء قواتها في المناطق الحدودية لحين صدور القرار النهائي بشأن تسوية الخلاف.

المادة (6) تقوم دولة قطر بإيداع الاتفاقية والوثيقة التنفيذية للاتفاقية حول تسوية النزاع الحدودي، لدى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والإتحاد الإفريقي.

بموجب هذه الاتفاقية طلب الوسيط القطري من الحكومة الإريترية بسحب قواتها العسكرية من المناطق الحدودية المتنازع عليها، على أن لا يشكل ذلك اعترافاً بأية حقوق لحين التسوية النهائية للخلاف، كما أن وحدات من قوات حرس الحدود القطري، أطلق عليها اسم "واجب" بدأت بالإنشار على المناطق المتنازع عليها، لمنع الاحتكاك العسكري بين الجانبين.

نتائج المبادرة:

أشاعت الوثيقة التنفيذية للاتفاقية، حالة من التفاؤل الكبير على المستوى الرسمي والشعبي، لإنهاء النزاع الحدودي القائم بين البلدين منذ 1996م.

وكانت القيادة الجيبوتية أعربت عن تفاؤلها الكبير للجهود القطرية، ليس فقط لإنهاء النزاع الحدودي بين البلدين وإنما لحل كافة الأزمات الحدودية في منطقة القرن الإفريقي.

ومع أن الوساطة القطرية نجحت في تجنب الجارتين من ويلات الصدمات والمواجهات العسكرية في ظل تأجج الأزمة وفشل الجهود الإقليمية لاحتوائها، ولكن بقراءة كلية لنتائج الاتفاقية نجد أن المبادرة القطرية وآلياتها التنفيذية التي وافق عليها الطرفين في يونيو

2010م، لم تحقق أهدافها المرجوة على أرض الواقع، بل إنها كانت فاشلة بكل المعايير والمقاييس السياسية.

وبالنظر إلى المحصلة النهائية، فإن المواد الأساسية التي تضمنتها الوثيقة التنفيذية للاتفاقية، لم يطبق منها سوى المادة (5) المتعلقة بانتشار قوات مراقبة قطرية على المناطق المتنازع عليها.

وحتى ما قبل الانسحاب القطري من هذه المناطق في الـ13 يونيو 2017م، لم تتوصل اللجنة المكلفة بترسيم الحدود إلى تعليم أو تحديد للحدود المشتركة بين البلدين، مما يطرح العديد من التساؤلات حول مدى جديتها في حل النزاع.

الأزمة الخليجية وتداعياتها على النزاع الحدودي:

لم تكن تأثيرات الأزمة الخليجية القطرية الأخيرة، محصورة على الأطراف الخليجية والعربية فحسب، بل امتدت بشكل سريع إلى دول القرن الإفريقي.

فهذه الأزمة زادت حدة الصراعات في المنطقة وهناك العديد من العوامل ساهمت في ذلك، منها هشاشة الأوضاع السياسية والأمنية في القرن الإفريقي واعتماد دول المنطقة على المعونات الخارجية إضافة إلى الأجندة الداخلية المتحالفة مع الأجندات الخارجية. كان لتداعيات الأزمة تأثيراتها البالغة في النزاع الحدودي بين جيبوتي وإريتري، وقد بدى ذلك جلياً بعد إعلان جيبوتي في الـ7 يونيو 2017م، عن تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي لدى دولة قطر، تضامناً مع السعودية و"التحالف العربي" لمحاربة الإرهاب والتطرف، وهو ما فعلت أيضاً إريتريا التي أعلنت عن قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الدوحة دعماً للموقف السعودي.

وهذه المواقف التي تبنتها حكومتا البلدين تجاه الأزمة الخليجية الأخيرة، لم تكن متوقعة كما يبدو. وقد شكلت صدمة كبيرة للقيادة القطرية، وعلى خلفية ذلك قررت الدوحة سحب كافة

قواتها المتمركزة على المنطقة الحدودية، وإعلان إنهاء وساطتها لحل النزاع، الأمر الذي تسبب في إشعال الأزمة مجدداً بين البلدين، ودفع الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي إلى الإعراب عن قلقهما العميق من احتمال نشوب حرب شاملة بين الجارتين.

ويبدو أن الدوحة أرادت استخدام أوراقها في المنطقة، لتقويض جهود الدول الخليجية الرامية إلى تشكيل تحالفات إقليمية جديدة لتغيير خارطة موازين القوة في المنطقة، وذلك من خلال سحب قواتها بصورة سرية، دون إحاطة قطر للطرفين مسبقاً بإنسحابها، من أجل تفجير الوضع المتأزم وهذا فعلاً ما كاد أن يحدث.

فمجرد أن أكملت القوات القطرية انسحابها المفاجئ، تحركت قوات عسكرية إريترية صوب المنطقة وقامت باحتلالها.

ومن جانبها أعلنت جيبوتي حالة تأهب قصوى في صفوف قواتها المسلحة كما استنكرت بشدة الخطوة العسكرية التي أقدمت عليها أسمرة باحتلال المنطقة.

وأكد الرئيس الجيبوتي خلال كلمته في القمة الإفريقية الأخيرة بأديس أبابا، أن الانسحاب المفاجئ للقوات القطرية، خلق فراغاً كبيراً في المنطقة، متهماً إريتريا باستغلال الفراغ لاحتلال المنطقة المتنازع عليها.

وطلب من الاتحاد الإفريقي دعم جهود بلاده الرامية لإنهاء الخلاف مع إريتريا من خلال ترسيم الحدود المتنازعة عليها، للحيلولة دون أي تصعيد عسكري في المستقبل.

ومن جانبها ردت الحكومة الإريترية على ادعاءات جيبوتي، واعتبرتها بأنها مجرد اتهامات لا أساس لها من الصحة، وفي الوقت ذاته رفضت بالسماح لبعثة تقصي حقائق التابعة للاتحاد الإفريقي بدخول أراضيها.

وهذا الجدل الذي خلفه القرار القطري المفاجئ، قاد الطرفين للجوء إلى الأمم المتحدة التي تلقت خطابين من جيبوتي وإريتريا بشأن تجدد النزاع الحدودي بينهما، وقد أشار الخطاب الجيبوتي إلى مجلس الأمن الدولي، بأن قطر سحبت قواتها من المنطقة بقرار أحادي وبدون تشاور مع الطرفين، وهو ما أدى إلى إحداث فراغ في هذه المنطقة.

وبعد جلسة مغلقة عقده مجلس الأمن في الـ19 يونيو 2017م، خصص لمناقشة تطورات النزاع الحدودي بين البلدين، أعرب المجلس عن ترحيبه بقرار الاتحاد الإفريقي إرسال بعثة تقصي حقائق إلى المنطقة الحدودية المتنازع عليها، كما أعلن المجلس عن إرسال بعثة رقابة إلى المنطقة لمراجعة تموضع قوات البلدين وضمان عدم وجود أية أنشطة عسكرية بمنطقتي النزاع.

وفي خطوة سياسية مفاجئة، جددت الحكومة الإريترية تمسكها بالوساطة القطرية "كخيار وحيد" لتسوية النزاع الحدودي بين البلدين، وذلك على لسان مندوبها لدى الاتحاد الإفريقي السيد/ أربا ديستا، الذي دعا قطر إلى التوسط مجدداً بين بلاده وجيبوتي، مشيداً بدورها السياسي وجهودها في إنهاء النزاع.

وقال ديستا أن دولة قطر هي المفاوض الأصل لاتفاقية السلام، وأن الأمر يعود لها في تسوية الخلاف الأخير بين البلدين.

وفيما قلل مسؤول رفيع في الخارجية الجيبوتية أهمية تلك الدعوة، مؤكداً بأنها محاولة جديدة لقطع الطريق أمام أي مساعي قد يقوم بها الاتحاد الإفريقي لترسيم الحدود بين البلدين أو نشر قوات مراقبة على المنطقة، مستبعداً من قبول جيبوتي بالعودة مرة أخرى إلى الوساطة القطرية.

مستقبل النزاع ومآلاته:

في التحليل النهائي يمكن القول بأن مساعي الاتحاد الإفريقي لانتهاء النزاع الحدودي بين البلدين، سوف تواجه العديد من التحديات التي ربما تزيد من تعقيد المشكلة خاصة مع تضارب استراتيجيات القوى الدولية والإقليمية ذات المصالح في المنطقة. كما أن التنافس المحموم بين الدول العربية الخليجية من أجل النفوذ والريادة الإقليمية، شكل اهتزازا واختلالا على طبيعة علاقات دول المنطقة فيما بينها ومع الخارج، نتيجة اعتمادها على المعونات الخارجية، مما أدى إلى تحالف إلى الأجنحة الداخلية مع الأجنحة الخارجية، ولذلك فمن المرجح أن يظل الخلاف "الجغرافي" قنبلة موقوتة قد تنفجر في أية لحظة استناداً إلى تلك المعطيات أعلاه.

الإحالات المرجعية:

1. عماد عنان، جيبوتي وإريتريا البداية: كيف تتأثر إفريقيا بدون الدور القطري بعد الأزمة الخليجية، نون بوست، يونيو 2017م.
2. عبد الله الفاتح، الصراع الجيبوتي الإريتري .. الملامح الجيوسياسية وآفاق الحل، مركز مقديشو للبحوث والدراسات.
3. - دول القرن الإفريقي: تداخل المصالح المشتركة وتناقض الاستراتيجيات الدولية، يناير عام 2013م.
4. - الأزمة الخليجية الراهنة وانعكاساتها المحتملة على القرن الإفريقي، ورقة غير منشورة.
5. السفير/ عبد الوهاب الصاوي، السودان والقرن الإفريقي، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، العدد التاسع . سبتمبر 2011م.

6. عبد الوهاب الصاوي، أزمة الصومال تتمدد إقليمياً، مجلة آفاق المستقبل الإماراتية، عام 2010م.
7. الدكتور/ إكرام محمد صالح دقاش، التوغل الإثيوبي في أراضي الفشقة السودانية، مجلة دراسات القرن الإفريقي، العدد السابع، أبريل 2008م.
8. عبد الله الفاتح، الصراع في القرن الإفريقي ..الماضي والحاضر، مركز القرن الإفريقي للدراسات، مارس 2012م.
9. مركز الجزيرة للدراسات، الملامح الجيوسياسية للصراع في القرن الإفريقي، عام 2010م.
10. عبد الله الجعلي، دبلوماسية الحدود في إفريقيا، مطابع الباكر، الدوحة، عام 2000م.
11. عثمان صالح سبي، تاريخ إريتريا، دار الكنوز الأدبية، بيروت لبنان، عام 1984م.
12. د. حسن بشير أحمد نور، أهمية القرن الإفريقي للإقتصاد السوداني، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، العدد التاسع، سبتمبر 2011م.